الجمهورية التونسية

الوزارة الأولى

تونس في 11 أكتوبر 2003

عـــدد : 27

من الوزير الأول

إلـــى

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة

ورؤساء الجماعات المحلية والمنشآت والمؤسسات العمومية

الموضـــوع: حول تخطيط المشاريع المتصلة بالإعلامية وبرمجتيا ومتابعة إنجازها.

وبعد، حرصا على مزيد دعم وتثبيت الخيارات الوطنية في مجال استغلال تكنولوجيات الاتصال الحديثة والاستفادة القصوى من المزايا التي توفرها هذه التكنولوجيات، يتناول هذا المنشور الإجراءات العملية التي يتعين اتباعيا من طرف المؤسسات الإدارية والجماعات المحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية عند تخطيط المشاريع المتصلة بالإعلامية وبرمجتيا ومتابعة إنجازها ، وتحديد دور الوزارة المكلفة بتكنولوجيات الاتصال وضبط الإجراءات المتعلقة بإنجاز المشاريع ذات العلاقة ، تجسيما للبرنامج المستقبلي لرئيس الجمهورية وللقرارات الصادرة عن المجلس الوزاري حول الإعلامية بتاريخ 31 جانفي 2003 .

♦ أولا : حول تخطيط المشاريع وبرمجتها

تجسيما لمبدأ المسؤولية وحرية المبادرة في إطار الخيارات الوطنية المرسومة، وسعيا إلى إضفاء مزيد النجاعة في مجال تخطيط المشاريع وبرمجتها ، يتعين على كل هيكل عمومي إعداد خطة لتركيز أنظمة المعلومات والاتصال الخاصة به وتحيينها، كلما استوجب الأمر ذلك .

وتحتوي هذه الخطة خاصة على :

- التوجيهات الاستراتيجية العامة لنظام المعلومات والاتصال للهيكل بما في ذلك جانب السلامة المعلوماتية،
- تشخيص عام لمجمل المشاريع المزمع إنجازها والفترة المعنية بها،
- تحديد الكلفة الإجمالية التقديرية للمشاريع.

وتُعتمد هذه الخطة لتسجيل اعتمادات التعهد الجملية اللازمة ضمن ميزانية البرنامج في إطار قانون المالية وموازين المنشآت العمومية.

ولتأمين حسن تركيز هذه الأنظمة ومتابعة تنفيذها وتحيين عناصرها وتقييم أدائها، يتم إحداث هيئة خاصة بأنظمة المعلومات والاتصال صلب كل هيكل عمومي ترجع بالنظر لرئيس الهيكل، مع الحرص على أن يكون من بين أعضائها مختص على الأقل في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

وتوكل إلى هذه الهيئة المهام التالية :

- إبداء الرأي في المشاريع ذات العلاقة بأنظمة المعلومات والاتصال والحلول المعتمدة في تأمين سلامة المنظومات المعلوماتية والمبادلات الإلكترونية عبر شبكات الاتصال والواردة بالخطة المشار إليها أعلاه،

- متابعة حسن تنفيذ هذه المشاريع؛

- السهر على حسن توظيف الإستثمارات والتجهيزات ذات العلاقة.

- التنسيق بين الإدارات والمصالح الراجعة لها بالنظر فيما يتعلق باستغلال[17] أنظمة المعلومات والاتصال واقتراح كل ما من شأنه إضفاء مزيد النجاعة وحسن الأداء على هذه الأنظمة.

ويتم الرجوع إلى البيئة المذكورة قبل المصادقة على مختلف مراحل خطة أنظمة المعلومات والاتصال الخاصة بكل هيكل أو مؤسسة أو منشأة.

♦ ثانيا : دور الوزارة المكلفة بتكنولوجيات الاتصال

حرصا على تحقيق الانسجام بين الخيارات الوطنية في المجال والتوجيهات المقترحة بالمشاريع المبرمجة المتصلة بالإعلامية بالقطاع العمومي وإضفاء مزيد من التواصل والتنسيق بينها ، يتعين على كل هيكل عمومي معني موافاة الوزارة المكلفة بتكنولوجيات الاتصال بما يلي للإعلام :

- نسخة من خطة أنظمة المعلومات والاتصال المصادق عليها من قبل رئيس الإدارة في الهيكل العمومي المعني وذلك في أجل لا يتعدى الشهر من تاريخ اعتمادها؛

- تقرير حول الإنجازات للسنة المنقضية في أجل لا يتجاوز موفى جانفي من السنة الموالية؛

- البرنامج السنوي لمشاريع الإعلامية المزمع تنفيذها حسب جدول زمني مضبوط لمختلف مراحل الإنجاز، مصحوب بالوثائق الإضافية التي تم إعدادها طبقا لما تم إقراره بناء على رأي هيئة أنظمة المعلومات والاتصال المعنية ، وذلك في أجل لا يتجاوز موفى شهر سبتمبر من كل سنة.

وتتولى الوزارة المكلفة بتكنولوجيات الاتصال في ضوء ذلك :

-تحديد الضوابط الفنية في المجال وتوفير أدلة وكراسات شروط نموذجية للمساندة والإحاطة بالهياكل العمومية.

-تحديد قائمة المشاريع الهامة التي تستدعي المساندة والمتابعة الحثيثة في ضوء ما جاء بخطة أنظمة المعلومات والاتصال لكل هيكل عمومي والوثائق المكملة لها. وتعتمد المعايير التالية لانتقاء المشاريع الهامة :

*المشاريع ذات الصبغة الوطنية أو التي تخص قطاعات متعددة.

*المشاريع القطاعية الاستراتيجية أو التي لها انعكاسات اجتماعية واقتصادية هامة.

*الدراسات والخدمات في مجال تكنولوجيات المعلومات ذات كثافة مرتفعة.

♦ ثالثا : حول الإجراءات المتعلقة بانجاز المشاريع

تنطلق مرحلة إنجاز المشاريع بإعداد كراسيات شروط بعد أن يتم النظر في العناصر المرجعية للحلول المزمع تركيزها والجوانب العملية للمشاريع.

ونظرا لأهمية هذه المرحلة في إنجاح المشاريع وفي تحقيق الأهداف المرسومة لنظام المعلومات والاتصال للهيكل العمومي المعني، فإنه يتعين التقيد بالتوجيهات التالية :

-اللجوء إلى المناولة في صورة عدم توفر الخبرات اللازمة لدى الهيكل المعني مع مراعاة خصوصية بعض المشاريع التي تستدعي التدخل المباشر للهياكل العمومية، وذلك بالنسبة إلى مرحلة الإنجاز والتطوير.

-تعهد الهياكل المعنية بنفسها بالمتابعة الدقيقة للإنجاز عن طريق هيئات أنظمة المعلومات والاتصال أو الهياكل الشبيهة التابعة لها مع إمكانية اللجوء إلى مكاتب خبرة وطنية بما في ذلك المراكز العمومية للإعلامية للمتابعة الخصوصية حسب أهمية المشروع ومتطلباته ، والحرص على تخصيص الاعتمادات اللازمة لذلك.

-تركيز تدخلات المراكز العمومية للإعلامية على وظيفة صاحب مشروع مفوض ومؤمن للاستغلال والصيانة.

هذا ، وفي نطاق تنفيذ القرارات الرئاسية المتعلقة بمجال الإعلامية، فإنه يتعين إيلاء مسألة اللجوء إلى البرمجيات الحرة العناية الضرورية لإعطاء هذا الخيار الدفع اللازم لما يوفره من مزايا ، مع ضرورة مراعاة جانب ضمان استمرارية العمل ونجاعته عند اعتماد هذا الخيار.

ونظرا لما تكتسيه الإجراءات المبينة أعلاه من أهمية، الرجاء من السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة ورؤساء الجماعات المحلية والمنشآت والمؤسسات العمومية السهر على تطبيق، بكل دقة وعناية، المقتضيات الواردة بهذا المنشور الذي يلغي ويعوض المنشور عدد 51 المؤرخ في 30 نوفمبر 2001 المتعلق بالتصرف في المشاريع الإعلامية واستغلال تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

والسلام

الوزير الأول

الإمضاء: محمد الغنوشي